14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
الإثنين 4 فبراير 2013 العدد 15681

شؤون اقتصادية

إشراف/ أمل حزام

عن المقابل من العام 2011م
(106) ملايين ريال إجمالي الزيادة في الإيرادات الزكوية المحصلة في الحديدة العام الماضي

■ **الحديدة / أحمد كنفاني:**

حققت الإدارة العامة للواجبات الزكوية في محافظة الحديدة نموا في إجمالي الإيرادات المحصلة خلال العام الماضي بزيادة بلغت (١٠٦) ملايين و(٦٧١) ألفاً و(٢١٤) ريالا عن المقابل من العام ٢٠١١م .

وأوضح مدير عام الإدارة في المحافظة جمال عبدالواحد الحميري في تصريح لـ(١٤أكتوبر) أن الإيرادات المحصلة من قبل كافة فروع المكتب في مختلف فروع المديريات البالغ عددها (٢٦) مديرية بلغت (٥٨٧) مليوناً و(٩٦٥) ألفاً و(٦٧٧) ريالاً شملت زكاة الحبوب والنقات والمواشي وباطن عام وشركات وأفراد و الأوعية الزكوية الأخرى .

وأشار الحميري إلى أن تفعيل وتطوير مستوى الأداء العملي لنشاط عمل المكتب وفروعه بالمديريات وإتباع آلية جديدة ومتطورة لتحصيل الإيرادات الزكوية على الرغم مما هو قائم من صعوبات ومعوقات في هذا الجانب إضافة إلى تعاون العاملين كان من أهم عوامل تحقيق تلك الزيادة في الإيرادات .

وأكد سعي المكتب الحثيث في تعزيز موارده المحصلة وتسخير الإمكانيات المتاحة للعاملين والمكلفين لتنفيذ المهام المناطة بهم بما يكفل تحقيق أعلى قدر مطلوب من الإيرادات وبما يخدم المصلحة العامة ومجالات التنمية .

■ جمال عبدالواحد الحميري

المدير العام التنفيذي للشركة اليمنية للغاز:

استهلاك مادة الغاز البترولي بلغ (727,904) أطنان عام 2010م، بينما تراجع إلى (584,376) طناً بسبب أحداث 2011م

الشراكة مع القطاع الخاص أثمرت إيجاد بنية تحتية للصناعات الغازية وإنشاء (93) محطة للتعبئة

عدد المستفيدين من خدمات الشركة يقارب (16) مليون مستفيد على مستوى الجمهورية

تأسست المؤسسة العامة للغاز عام ١٩٩٣م وتم إعادة هيكلتها عام ١٩٩٦م، وأصبحت الشركة اليمنية للغاز شركة وطنية ١٠٠٪ حيث تمكنت من تحقيق انجازات كبيرة في مجال الغاز البترولي المسال والغاز الطبيعي باعتبارها احدى الوحدات التابعة لوزارة النفط والمعادن والمسؤولة عن جميع الأنشطة الغازية في بلادنا، محققة نقلة نوعية في مجال استخدام الغاز البترولي المسال والغاز الطبيعي على مستوى المدن والريف لتلبية احتياجات المواطنين على النطاق المنزلي، ومن جهة أخرى امتدت استخداماتها إلى المجالات الصناعية، والخدمية، والاستثمارية خاصة التي فتحت أبواب الشراكة مع القطاع الخاص في مجال التخزين مما خلق إمكانية كبيرة للتخلص من الآثار السلبية الناجمة عن استخدام الوقود التقليدي وخلق بيئة صحية ملائمة للمواطنين.

لقاء / أمل حزام المذحجي

استيراد كميات من مادة الغاز

وأوضح المهندس / أنور سالم حسان المدير العام التنفيذي للشركة اليمنية للغاز في لقاء خاص مع صحيفة 14 أكتوبر " إن الاستهلاك لمادة الغاز البترولي المسال بلغ (7432،7) طن عام 1990م وارتفع بسبب الطلب المتزايد حيث بلغ (727،904) أطنان عام 2010م نتيجة تعدد استخداماته وسهولة الحصول عليه من قبل المواطنين على مستوى محافظات الجمهورية(الحضر- الريف) عوضا عن الأساليب التقليدية المضرة للصحة والبيئة (الحطب، وأنواع الوقود الأخرى) مؤكداً سعي الشركة دوما نحو تلبية احتياجات المواطنين والسوق من تلك المادة، والتي أصبحت جزءاً مهما في حياة المواطنين لتغطية احتياجاتهم اليومية حسب التسعيرة المحددة من قبل الدولة مؤكدا إن الشركة استعانت بشركة مصافي عدن، ومعامل شركة صافر لشراء كميات إضافية لمواجهة الطلب المتزايد على الاستهلاك، التي أيضا لم تستطع تلبية الطلب المتزايد ما جعل الشركة تتوجه نحو استيراد

■ أنور سالم حسان

كميات من مادة الغاز المسال من الخارج.

تحقيق استمرار تموين مادة الغاز

وأضاف المدير العام التنفيذي للشركة اليمنية للغاز خلال اللقاء " أن الشركة واجهت تحديات كبيرة عام 2011م بسبب الأحداث التي شهدتها بلادنا ما أدى إلى قطع طريق(مأرب، صنعاء) الذي يعد الطريق الوحيد لإمداد الغاز لجميع محافظات الجمهورية، ما اضطر الشركة إلى التوجه نحو الاستيراد بكميات كبيرة من الخارج بهدف تلبية النقص، وتحقيق استمرار تموين مادة الغاز في السوق مشيرا إلى أن إجمالي الكميات المسحوبة من صافر بلغت (584،376) طنا خلال عام 2011م أي بنقص عن عام 2010م بحوالي (143،528) طناً بينما بلغت كمية الغاز المستوردة حوالي (190،219،424) طناً من الخارج مؤكدا على الدور الكبير الذي قام به القطاع الخاص في إيصال مادة الغاز رغم الصعوبات إلى كل المناطق دون استثناء.

احتياجات السوق المحلية

واشار المهندس / أنور إلى " أن ذلك النجاح يعود إلى تشجيع الدولة للاستثمار وكانت شراكة القطاع الخاص مع الدولة ركيزة مهمة ساعدت على تحدي الصعاب حيث بلغت محطات التعبئة التي أنشئت منذ عام 1999م (93) محطة مقابل (7) محطات للقطاع العام نتيجة لوضع إدارة الشركة من أهم أولوياتها التركيز على إدارة وتطوير الأنشطة الغازية على مستوى الإنتاج والمعالجة والنقل والتخزين والتسويق وتأمين وتنظيم ومراقبة الإمدادات المطلوبة من الغاز لتغطية احتياجات السوق المحلية وتصدير الكميات الفائضة، ورسم الخطط وصياغة الاستراتيجيات الغازية والترويج لها محليا ودوليا، وإبرام العقود وإصدار التراخيص للإعمال الاستثمارية الداخلية للغاز ووضع المعايير والمقاييس والمواصفات الفنية والإجراءات المنظمة للصناعات الغازية وبناء وتدريب وتطوير الكوادر المتخصصة في إدارة العمليات الفنية والتجارية والقانونية والترويجية في مجال الغاز وتطبيق قوانين حماية البيئة لافتاً إلى أهمية الاهتمام باستغلال الغاز الطبيعي في مشاريع استثمارية في المجالات الصناعية والخدمية بما يحقق خلق وظائف كثيرة للشباب ومساهمة متنامية للشركة في تنمية الاقتصاد الوطني.

الاستفادة من احتياطات الغاز الطبيعي

وأضاف " إن الشراكة مع القطاع الخاص أثمرت إيجاد بنية تحتية للصناعات الغازية عام 1993م لتأمين وتوفير كامل الاحتياجات من الغاز البترولي المسال ((LPG)) للاستخدامات المنزلية والخدمية وبعض الاستخدامات الأخرى (النقل – المعامل الصغيرة) مؤكدا أن البنية تتضمن أربعة معامل لإنتاج الغاز البترولي المسال بطاقة إنتاجية (2200) طن متري يوميا قابلة للتطوير وأسطول نقل يتألف من (445) صهريجا مقطورا لنقل الاسطوانات و (9) شركات تقوم بإدارة وتشغيل (200) محطة لتعبئة السيارات بالغاز البترولي المسال وتزويد كبار المستهلكين موضحا أن عدد المستفيدين من خدمات الشركة ما يقارب (16) مليون مستفيد، وأن الشركة تسعى إلى الاستفادة من احتياطات الغاز الطبيعي المصاحب للعمليات النفطية من خلال إستراتيجية الغاز التي تتضمن جميع المشاريع المستقبلية المطلوبة لاستغلال الموارد الغازية المتاحة وعلى رأسها مشروع الغاز الطبيعي المسال وتطويرها انطلاقا من تامين كافة احتياجات البلاد في مجال توليد الطاقة وإنتاج الأسمنت والأسمدة والبتروكيماويات وتصدير الكميات الفائضة عن الاحتياج المحلي، و تنفيذ العديد من المشاريع الإستراتيجية منها مشروع تطوير وتوسعة معامل إنتاج الغاز البترولي في صافر من خلال إقامة مشروع الوحدة الخامسة الذي يبلغ إنتاجه اليومي (800) طن متري تقريبا، ومشروع التخزين الاستراتيجي ومشروع إقامة محطات نموذجية ومشروع تمديد شبكة الغاز الوطنية وغير ذلك من المشاريع التي سيتم تنفيذها مستقبلا.

واختتم اللقاء المدير التنفيذي للشركة اليمنية للغاز" أن الشركة تهتم بتطوير وتحسين أنشطتها على مستوى إعادة تأهيل الكوادر البشرية لإدارة مشاريعها الغازية، و مهمة إحلال الغاز الطبيعي محل وسائل الوقود الأخرى وتحقيق مستويات الجودة المطلوبة لمنتجاتها وتطبيق نظم السلامة المهنية والصناعية، وان لا ينحصر دورها على المستوى المحلي بل وعلى المستوى الإقليمي والدولي، لتصبح الشركة إحدى الشركات العالمية المنافسة في المنطقة مؤكدا إن اليمن تمتلك مميزات استثمارية نتيجة موقعها المميز على مسار الخطوط البحرية العالمية التي تربط الشرق بالغرب، وتوفر متطلبات البنية التحتية من الموارد الإنشائية اللازمة وتقديم أسعار تشجيعية لمادة الغاز وتشجيع مشاركة القطاع الخاص المحلي من خلال توفير كل الضمانات والتسهيلات المطلوبة استنادا إلى قانون الاستثمار.

› أمل حزام المذحجي

هل تسهم الموازنة العامة للدولة في تفعيل دور المرأة اليمنية ؟

إدماج النوع الاجتماعي في التنمية يعتمد أساسا على إعداد الخطط والاستراتيجيات العامة والقطاعية والبرامج و المشاريع التنموية وكيفية تخصيص الموارد وإعداد الموازنات في دورة الموازنات العامة للدولة.

ومن خلال قراءاتي لدورة الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٧م حول أهمية وطبيعة الموازنة العامة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي وجدت أن دولتنا تسعى للتخلص من أسباب التخلف الاقتصادي و الاجتماعي من خلال إحداث تغييرات هيكلية في كافة جوانب الاقتصاد القومي وادماج النوع الاجتماعي في التنمية والقيام بالتغييرات التنظيمية اللازمة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي والعمل على إشباع الحاجات الإنسانية للرجال والنساء من خلال قيامهم بالدور الاستراتيجي في عملية التنمية.

وعلى صعيد التنمية الشاملة نجد أن هناك انعكاسات ايجابية على مكانة المرأة وتوجيهها نحو تمكينها سياسياً واقتصادياً وقانونيا من اجل تحقيق المساواة للمرأة وإزالة أشكال التمييز بحقها في التشريعات والقوانين اليمنية و تمكينها من ممارسة مواطنتها وتفعيل دورها في عملية التنمية وتهيئة البيئة التشريعية وتغيير الممارسات الاجتماعية الخاطئة بحقها.

ونرى أن السبب الرئيسي اليوم في تدني مستوى مشاركة المرأة في القوى العاملة في بلادنا هوغياب دور الدولة الحقيقي لدعمها من خلال التنظيم الأمثل لعدد من البرامج التدريبية المهنية لمساعدتها في الحصول على عمل، وتعزيز النشاط الاقتصادي للنساء في القوى العاملة مع الاهتمام بالنمو وإيجاد فرص عمل لها أيضا في القطاعات الاستثمارية، والتنسيق مع الصناديق مثل الصندوق الاجتماعي، وصندوق الأسر المنتجة، وغيرها من البرامج القائمة والتي تقدم تمويلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ولكن لابد من تخصيص نسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ للمرأة من تلك المشروعات وزيادتها حسب الطلب والاحتياج، والتنسيق مع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، ومع المنظمات غير الحكومية منها اتحاد نساء اليمن، واللجنة الوطنية للمرأة لاستغلال قدرة المرأة داخل المجتمع والاستفادة حتى من ربات البيوت.

والاهم يأتي على عاتق الحكومة حيث لا بد من زيادة حجم المشاركة الفاعلة للنساء من خلال تخصيص نسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من الوظائف الجديدة العامة سنوياً في الموازنة العامة للدولة بما في ذلك موازنات السلطة المحلية وموازنات القطاعات الاقتصادية العامة المختلفة والموازنات الملحقة والمستقلة و موازنات الخطة الخماسية لعام ٢٠١٢ – ٢٠١٣م دون حصر المرأة في وظائف مقصورة مثل المدرسات والقابلات.....الخ والاهتمام بالتنسيق مع الجهات المختصة وذات العلاقة بالمرأة لتكون جهة رسمية يمكن التخاطب معها والتنسيق معها خاصة ضرورة التوقيع على اتفاقيات مع عدد من الوزراء من أهمهم وزير الخدمة المدنية وتنفيذها بآليات عمل منظمة على مستوى المحافظات والأرياف والمناطق النائية ويكون ذلك من خلال مراحل دورة الموازنة العامة للدولة مع توفير نظام معلومات واضح يضمن الشفافية والنزاهة وشبكة اتصالات.

ومن هنا نستطيع القول أن هناك العديد من الدراسات والبحوث القيمة التي يمكن الاعتماد عليها وتنفيذها على ارض الواقع لصالح الارتقاء بالمرأة وادماجها على المستويات كلها وإعطائها فرص عمل ومناصب للمشاركة الفاعلة في تحقيق إدماج النوع الاجتماعي في التنمية.

(400) مليون ريال الإيرادات المحلية والمشتركة بوادي حضرموت العام الماضي 2012م

■ **سيئون / ١٤ اكتوبر :**

بلغت الإيرادات المحلية والمشتركة بمديريات الوادي والصحراء خلال العام المنصرم 2012م 398 مليوناً و666 ألفاً و275 ريالا بزيادة 31 مليوناً و552 ألفا و286 ريالا عن إيرادات عام 2011م .

وأوضح مدير عام الموارد المالية بديوان وكيل محافظة حضرموت لشئون الوادي والصحراء سعيد عبد الله بلعجم أن تلك الإيرادات توزعت بنسب متفاوتة على مديريات الوادي والصحراء أبرزها مديرية سيئون التي حققت إيرادا ماليا بلغ أكثر من 271 مليون ريال بينما كانت المديريات الأضعف في الإيراد هي المديريات الصحراوية نظرا لعدم وجود مكاتب تنفيذية فيها وضعف النشاط الاقتصادي والاجتماعي بتلك المديريات .

وأضاف بلعجم أن ابرز المكاتب التنفيذية من حيث الموارد المحلية والمشتركة هو فرع مصلحة الهجرة والجوازات بالوادي والصحراء الذي حقق إيرادا تجاوز 93 مليون ريال يليه مكتب الضرائب بإيراد تجاوز 70 مليون ريال .

وأشار إلى أن الموارد المالية في مديريات الوادي والصحراء خلال عام 2012م بلغت أكثر من 901 مليون ريال بما فيها موارد الدعم المركزي والحصة من الإيرادات العامة المشتركة بزيادة قدرها 295 مليون ريال عن عام 2011م .

إفراغ 45 ألف طن من مادة الفحم الحجري بميناء عدن

عدن/ سبأ :

أفرغت في ميناء عدن 45 ألف طن من مادة الفحم الحجري الواصلة من جمهورية جنوب أفريقيا .

وأفادت إحصائية ملاحية بأن شحنة الفحم الحجري مخصصة لمصانع صوامع الغلال والتي تستخدم كطاقة إضافية لزيادة منتوج الدقيق إلى جانب الطاقة التوليدية للمصانع.

كما أفرغت سفينة سنغافورية حاوية بضائع متنوعة للاستهلاك المحلي وأقلت 27 حاوية من الأسماك والأحياء البحرية.

ارتفاع جماعي لأسعار العملات الأجنبية في سوق الصرافة المصرية

■ **القاهرة/ سبأ:**

واصلت أسعار العملات الأجنبية الرئيسية (الدولار واليورو والإسترليني) ارتفاعها بشكل جماعي أمام الجنيه في سوق الصرافة المصرية في ظل زيادة الطلب وقلة المعروض من العملات خاصة الدولار .

وارتفع سعر الدولار بمقدار 5 قروش ليصل إلى 6.6525 جنيه للشراء و 6.75 جنيه للبيع ، فيما زاد سعر اليورو 10 قروش ليسجل 8 ر85 جنيهات للشراء و 9 ر21 جنيه للبيع، فيما سجل الجنيه الإسترليني نحو 10.45 جنيه للشراء و 10.70 جني للبيع .